ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: http://arid.my/j/aijssh

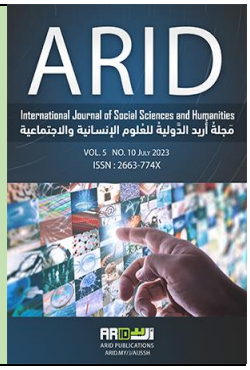

مَجلةُ أُريد الدَّوليةُ للعُلومِ الإنسانية والاجتماعية

العدد العاشر، المجلد الخامس، تموز 2023 م

Religious dialogue and the challenges of sustainable development (The problems of poverty and hunger as a model)

Youssef Ban El Mahdi

College of Sharia and Islamic Studies, Qatar University, Qatar

الحوار الديني وتحديات التنمية المستدامة (معضلتي الفقر والجوع أنموذجا)

الدكتور: يوسف بنلمهدي

جامعة قطر، قطر

Youssef_benmehdi@hotmail.com
arid.my/0006-0437
https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2023.5104

ARTICLE INFO

Article history:
Received 06/07/2022
Received in revised form 12/09/2022
Accepted 02/11/2022
Available online 15/7/2023
https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2023.5104

ABSTRACT

Purpose: The research aims to evaluate the prevailing concept of development, and it also aims to clarify the components of religion in achieving sustainable development goals in general, and the problem of poverty and hunger in particular.

Findings: The research concluded that religions have an original and comprehensive view of development, that they have intrinsic capabilities and a strong civilizational experience in facing the dilemma of poverty, and that the way to activate this is cooperation through the means of development dialogue.

Keywords: religion -Sustainable development, interfaith dialogue, poverty, hunger.

الملخص

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تقويم المفهوم السائد للتنمية، حتى يشمل كل مستويات التنمية والعوامل الفاعلة فيها من غير تحيز ولا إنكار، كما يهدف إلى إبراز إمكانات الدين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عامة، والمساعدة في التغلب على معضلتي الفقر والجوع من خلال أساليب التضامن الإلزامي والتطوعي.

نتائج البحث: توصل البحث إلى أن الشرائع السماوية تملك منظورا شاملا ومستداما للتنمية، وأن لديها إمكانات ذاتية وخبرة حضارية قوية يمكن استثمارها في مواجهة معضلة الفقر والجوع، وأن سبيل تفعيل ذلك هو التعاون عبر حوار التنمية.

كلمات مفتاحية: الدين - التنمية المستدامة، حوار الأديان، الفقر، الجوع.

مقدمة:

يعنى هذا البحث بدراسة مسألة التنمية من منظور الدين والفكر الديني، محاولا تظهير مقومات الإسلام والشرائع السماوية في دعم أهداف التنمية المستدامة، ورؤية 2030 الأممية، كما يسعى إلى نقد مقولة إبعاد الأديان عن مجال التنمية أو وسمها بعرقلة التنمية عبر حجج أبرزها صلة أتباع الأديان بالصراعات والنزاعات الدينية، ويطرح بالمقابل من ذلك مفهوما آخذا في التبلور هو حوار التنمية أو الحوار بين اتباع الأديان في مجال تحقيق أهداف التنمية، ولأن أهداف التنمية عديدة خص البحث الهدفين الأول والثاني بالبحث، وهما التصدي لمعضلتي الفقر والجوع.

إشكالية البحث:

أجمعت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على سبعة عشر هدفا لتحقيق التنمية المستدامة، (SDGs) The Sustainable Development Goals وتسعى إلى بلوغ نتائج ملموسة بخصوصها على المدى القريب، انطلاقا من سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية... ومشكلة تلك السياسات أنها تهمل أو تتجاهل فاعلا قويا في التنمية هو الدين، بما له من طاقة روحية، ومضامين تشريعية وأخلاقية، وحضور قوي في ضمير المؤمنين، فضلا عن الخبرة العملية والحضارية، وهذا ما تسعى هذه الورقة لإبرازه من خلال الجواب على الأسئلة التالية:

- ما هو سياق النقاش الجاري حول تدخل الدين في مشاريع التنمية المعاصرة؟
- كيف يمكن الاستفادة من الأديان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- وما هو الأنموذج الأمثل للتنسيق بين الأديان للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- وكيف عالجت الأديان معضلتي الفقر والجوع؟

وأهم **الأهداف** التي يسعى البحث لتحقيقيها:

- الإسهام في تقويم المفهوم السائد للتنمية، ومعالجة قصوره النظري والعملي.
- تطوير مفهوم التنمية المستدامة ليشمل كل مستويات التنمية والعوامل الفاعلة فيها من غير تحيز ولا إنكار.
- تفعيل فكرة الحوار بين أتباع الأديان، وتوجيهها لخدمة قضايا المجتمع.
- إبراز إمكانات الدين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عامة، والمساعدة في التغلب على معضلتي الفقر والجوع

وبالتالي **فحدود البحث** مؤطرة ببحث صلة الأديان بأهداف التنمية المستدامة، والاقتصار على الهدفين الأول والثاني تحديدا دون بقية الأهداف الأخرى، وكذلك ببحث أثر الحوار الديني في تحقيق التنمية، والاقتصار على الشرائع السماوية دونا عن غيرها من الأديان والفلسفات.

ومن أجل مقاربة هذا الموضوع وجدت أنه من الأنسب اعتماد **أسلوب المقارنة والتحليل**، دون الإخلال بأهم شروط الدراسة العلمية وهي الموضوعية، وذلك من خلال تعزيز الاستدلالات والشواهد المناسبة.

وبخصوص **الدراسات السابقة**، يمكن الحديث عن ثلاثة نماذج من الدراسات، تتصل بهذا البحث بنسب متفاوتة:

الصنف الأول:

هي الدراسات التي تعنى بصلة الدين بالتنمية، وتسعى إلى إبراز منظور الدين للتنمية سواء الإسلام أو غيره من الأديان، وهذه غزيرة، منها على سبيل المثال، مقال "الدين والتنمية: إعادة النظر في اللائكية كمعيار"، لجيل كاربونير Gilles Carbonnier الذي يقدم نقدا لمفهوم التنمية في السياق الحداثي، ويحاول مناقشة أسباب استبعاد الدين خاصة المسيحية، [1] وكذلك كتاب علم الاجتماع الديني المفاهيم والقضايا، لمحمد ياسر الخواجة، الذي خصص الفصل السابع من الكتاب للدين والتنمية من المنظور الإسلامي، [2، ص161-195]

الصنف الثاني:

يحاول بيان أثر بعض أصول العقائد والعبادات والأخلاق في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، مثل الزكاة، والوقف، والصدقة والغرس ... ومنها مقال لميمون جمال الدين، بعنوان الوقف والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية، والذي سعى فيه إلى بيان أن الوقف الإسلامي يحقق ما تسعى إليه التنمية المستدامة من جهة الرقي بالحياة البشرية في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والتقنية [3].

الصنف الثالث:

هي البحوث التي تعنى مباشرة ببحث فكرة حوار الأديان والتنمية، وهذه لم نجد فيها دراسات متخصصة، اللهم بعض المؤتمرات والملتقيات، مثل المؤتمر الذي عقد في "فينا" تحت عنوان، "الحوار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" من تنظيم مركز الحوار العالمي "كايسيد" خلال الفترة من 11 -12 ديسمبر2019م، وركز على أربعة مجالات يَدعم فيها الحوارُ بين أتباع الأديان تلك الأهدافَ- وهي: التعليم الشامل، تمكين المرأة، المجتمعات السلمية، تعزيز الشراكات، وقد شارك صاحب هذه الدراسة في هذا المؤتمر بمداخلة عنوانها كيف يدعم الحوار بين الأديان أهداف التنمية المستدامة (التعليم أنموذجا)[4].

وقد قسمت البحث إلى مقدمة، ومبحثين، المقدمة خصصتها للحديث عن إشكالية البحث وأهدافه وحدوده ومنهجه، ونماذج من الدراسات السابقة، في حين خصصت المبحث الأول للحديث عن علاقة الدين بالتنمية المستدامة، وأنماط الحوار بين اتباع الأديان، والمبحث الثاني خصصته لمثال تطبيقي يوضح فكرة البحث، وهو حوار الأديان ومسألتي الفقر والجوع، بينت فيه كيف يمكن لأتباع الأديان الاعتماد على أصول دينهم لمعالجة معضلتي الفقر والجوع في بيئة تعددية، من خلال معالجة الأسباب والنتائج.

المبحث الأول: الدين والتنمية والحوار

المطلب الأول: الدين والتنمية:

لا أحب أن أطرح الأسئلة المحايدة في مقدمة هذا الموضوع، من قبيل: هل للدين علاقة بالتنمية؟ وهل يدعم الدين التنمية أم يعرقلها؟ وهل الدين والتنمية أصدقاء أم أعداء؟ [5، ص5-6] لأنها أسئلة تنتمي لمجال تداولي غربي، محكوم بسياق حداثي يحد من تدخل الدين في المجال العام؛ بينما في الإسلام والحضارة الإسلامية، أكتفي بأن أستفهم مستنكرا وأقول: ومتى كان الدين غائبا عن التنمية؟ أليس التدين تنمية روحية واجتماعية بالضرورة؟ وإلا لم يكن دينا!

وحتى الفصل الغربي الحديث، هو حدث شاذ في مسيرة الإنسانية؛ فالدين في تاريخ التحضر الإنساني، لم يكن أبدا مجرد قناعات فكرية ووجدانية فردية، منعزلة عن التدخل في معيشة الإنسان وتحدياتها اليومية، وإنما كان لأغلب الشرائع السماوية والفلسفات الأخلاقية بعد حياتي انعكس على النشاط الاجتماعي للمتدينين، ومكنهم من تحقيق رقي حضاري يمكن تتبعه في الإنجازات المادية والمعنوية للحضارات، سواء في ذلك الإنجاز الثقافي الذي تمثله الأخلاق والأفكار والفنون... أو الإنجاز العمراني الذي تشهد به نصوص دينية ووثائق تاريخية خلدت إسهام الدين وقادته في دعم المجتمع من أجل تحقيق الإنصاف والمساواة، عبر ترسيخ قيم العدل والتضامن؛ لكن هذا الحضور القوي والشامل للدين ربما يكون مسؤولا كذلك عن بعض الأخطاء التي وقعت فيها بعض المؤسسات الدينية في العصور الوسطى، وهي الأخطاء التي صارت حججا عند دعاة إقصاء الدين عن المجال العام، واتهام الأديان بمناقضة مبادئ التنمية وعرقلتها، لا أقصد توجها دينيا معينا بل كل الأديان، سواء من منطق الليبرالية أو المادية الجدلية أو من منطق الحداثة الغربية.

وأهم الحجج التي تدلي بها العلمانية الغربية في مرافعتها ضد حضور الدين في التنمية، هي مناقضة الدين للحداثة، وعرقلتها بسبب ما ينتج عن التنافس بين الجماعات الدينية وقادتها، من تعقيد وتفاقم للنزاعات العنيفة، خاصة في ظل فساد رجال الدين وسعيهم للسلطة، وتحيزهم ضد المرأة ورفضهم منطق المساواة [6، ص31-40]، فضلا عن الحجج التاريخية التي لا يمكن تجاهلها؛ ومع أن أخطاء رجال الدين والمؤسسة الكنسية، مقطوع بها في العصور الوسطى على أقل تقدير، بل حتى في واقعنا المعاصر لا تزال بعض الممارسات تضعف المؤسسات الدينية، لكن تقرير هذا الواقع الإنساني شيء، والمضي في محاولات تجاهل أو عزل الدين بسبب أخطاء بعض رجاله ومؤسساته والمتكلمين باسمه شيء آخر، لاسيما وأن المنظومة الحداثية لم تستطع الحفاظ على جاذبيتها، لأن قرونا من الحداثة بمعاييرها الغربية، لم تثمر قيما إيجابية مقنعة للإنسان المعاصر، بل سمحت للمعايير المادية بالتغول، وتسببت في تآكل جوانب من الكرامة والحقوق الإنسانية.

والحقيقة أنه منذ انتصار الدين على الشيوعية وأفكارها المناقضة لنظرته للعالم والحياة، وهو يستعيد مكانته في توجيه حياة الإنسان، حيث صار الدين ببعده الشخصي، والاجتماعي، والمؤسسي الرسمي، شريكا ومتدخلا واضحا في المناطق التي كانت محظورة عليه بفعل

تدابير العلمنة، وأخذ يستعيد زمام المبادرة في دعم المجتمع من منطلق تضامني أو إصلاحي، ليكتسب بذلك ثقة بعض الأطراف المتحفظة؛ ومع بداية الألفية الحالية صار الدين فاعلا ملحوظا في موضوعات التنمية [1، 4 ص1-5]. والحقيقة أنه يوجد رفض لهذا التدخل ومقاومة لأساليبه، وأحيانا انتقائية أو رغبة في استيعاب تيارات دينية واستبعاد أخرى؟ لكن هذا أمر تفصيلي، بينما يبقى الثابت الذي نريد أن نرصده بأمانة، هو أن الدين يعود في العالم، وعودته تمثلها جمعيات دينية للتضامن وتقديم الخدمات الضرورية في مجال الصحة والتعليم والغذاء، ومحاربة العنف والجريمة ورعاية اللاجئين في حالة النزاعات والحروب، واحتضان الأرامل والأطفال والمسنين، وحفظ البيئة، والتدخل الاجتماعي... هذا التحول الجديد أجبر صانعي القرار ومنظمات التنمية والأكاديميين على تحويل انتباههم إلى معنى التنمية وعلاقتها بالدين [7]، فضلا عن مجموعة من التحولات الاستراتيجية التي أدت بالدول إلى استدعاء تراثها الروحي لدعم مشاريعها ومخططاتها التنموية؛ كالكونفوشية التي أضحت مقوما رئيسا في موجة التعليم الجديد في الصين [8، ص13]، والشنتوية وكتبها المقدسة في اليابان [9، ص19-24]، والتقاليد الدينية المحلية بإفريقيا [10، ص138-161]، فضلا عن الشرائع الكتابية التي تحوي تقاليد ومؤسسات اجتماعية قوية جدا في مجال التنمية الشاملة.

1- علاقة الدين بالتنمية: نماذج واقعية:

هذا على المستوى النظري، أما في الواقع العملي، فإلى حدود قمة مجموعة العشرين المنعقدة في روما، إيطاليا، 30-31 أكتوبر 2021م، لا يزال أغلب صناع القرار ومعهم قادة المؤسسات الاقتصادية والسياسية العالمية، متخوفون أو رافضون لفكرة تدخل الدين في التأثير على القرار السياسي والاقتصادي [11]. إما بسبب خلفيتهم الإيديولوجية، أو لأنهم بالفعل لا يدركون مداخل الاستفادة من الأديان في التنمية... وهذا يضاعف المسئولية على علماء الدين، ويمثل دعوة ملحة إلى تجاوز الخطاب النظري، وإبراز المعنى الشامل للعقائد والشرائع والقيم، وتكثيف التواصل مع صناع القرار والمسؤولين عن التخطيط الاستراتيجي لتبصيرهم بأهمية الدين ومقوماته [12، ص120].

لكن هذا التحدي الكبير، لا ينبغي أن يحجب عنا حضور الدين في قلب معركة التنمية في مناطق متعددة من العالم، حضور يتسم بقوة التأثير والخطورة معا، قوة التأثير لأنه مؤسس على قواعد متينة عقدية وتشريعية، أما جانب الخطورة فنقصد به التحديات التي تخلقها البيئات التعددية. وهنا يمكننا الحديث عن نماذج أبرزها:

أ- أنموذج التطرف:

هو أنموذج يحكمه الجشع ونزعة الاستبداد بأسباب التنمية، على حساب الوحدة الاجتماعية والمواطنة المشتركة، ويترسخ في البيئات التي تعرف مستويات أعلى من التطرف الديني والأزمات الاقتصادية، وغالبا ما يتم ربط الأزمات الاقتصادية الدورية بالآخر المختلف دينيا، أو المهاجر القادم من ثقافة مختلفة... وإيديولوجيا هذا النموذج تقوم على أن الدين المهيمن من منطق تفوقه على غيره ينبغي أن يبسط

نفوذه على أسباب التنمية والرفاهية، وأن الحق في التنمية مكفول لخصوصيته الثقافية دون غيرها من الأقليات والخصوصيات، إما بسبب الأغلبية العددية التي يحظى بها، أو المجال الحضاري العام، أو حتى لأسباب تاريخية تروج لخطاب استئصالي مفاده أن الأقليات الموجود في البلاد غير أصيلة ولا حق لها في التنمية، إما لأنها أقليات مرتدة عن حضارتها ودينها، أو أن ما لها من جغرافيا كان ملكا للأغلبية في سالف الأزمان لهذا ينبغي استرداده وطرد "المحتلين"! أو تفكيك جسم الأقلية المتمركزة في منطقة واحدة، وتشتيتها لكسر أي طموح لها في الاستقلال الذاتي... ويمكن أن نذكر في هذا نماذج من ضحايا التطرف والإسلاموفوبيا والتطهير في آسيا وإفريقيا... وللأسف يشكل المسلمون ضحيته الكبرى، كما أن حدته زادت في الآونة الخيرة بسبب الأزمات المرتبطة بكوفيد 19.

ب- أنموذج المحاصصة[1]:

فكرة أخرى تسيئ للأديان وتعطل التنمية وتضعف الأوطان، وهي فكرة المحاصصة الدينية والطائفية، أو تقسيم مقدرات المجتمع على أساس التنوع الديني، والخطير في هذه الفكرة أنها تفاقم النزاعات، وتحكم على الأديان بالتنازع والصراع حول المنافع الدنيوية، نزاع يفرض عليها التحالف مع الأحزاب السياسية المتطرفة والسلطة الفاسدة، والنتيجة واضحة، مزيد من تبذير الثروة والوقت، والتعصب الديني، والصراعات المدمرة للإنسان والحياة، وأسوء من هذا كله تحويل الدين إلى أداة للتكسب المادي وتحول "رجال الدين" إلى سماسرة، حتى يخال المرء أن التنوع الديني والطائفي هو نقمة ووبال على التنمية والتقدم، وأن قدر المجتمعات والأوطان التعددية هو التخلف، لكن الحقيقة التي ينبغي أن ندركها هي أن المشكلة في البلدان التعددية ليست في التنوع والاختلاف، وإنما في التطرف والطغيان الديني والتكتل الطائفي الساعي للاستبداد بالمنافع والنفوذ دون البقية.

ت- أنموذج الحوار والتعاون بين أتباع الأديان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يقوم هذا التصور على أن الحق في التنمية من حقوق الإنسان الفطرية، التي لا تقبل التفاضل الديني والتمييز الثقافي، فهو يستحقها بموجب عبوديته لله تكوينا وتشريعا، سواء كان موافقا أم مخالفا، وسواء كان من أبناء البلد أم من الوافدين، وقوة هذا النموذج وجاذبيته تكمن في أسسه العقدية والأخلاقية، فالمشاركة في السعي نحو التنمية والاستفادة منها مدعومة بالالتزام بحقيقة الإيمان، ومكارم الأخلاق، والمصلحة العامة واستحقاقات العيش المشترك، بمعنى أن "الرادار" الذي سعت العلمانية لإطفائه أو إبقائه خارج الخدمة، يصبح مع هذا التصور فعالا بطريقة إيجابية، وهذا هو التصور الأصيل للتجربة الحضارية للمسلمين، في كل زمان ومكان، فالإسلام يمنع احتكار مقومات التنمية، ويدعو لبسط أسبابها أمام الجميع، ويضمن لهم الحق في الكرامة، والأمن، وضرورات الحياة كالماء والكلأ والنار والأمن والعدالة والصحة (كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ) (الحشر:7).

[1] المحاصصة الطائفية (sectarian quotas) هي تمييز فئة معينة بسبب انتمائها العرقي أو الديني، ويتخذ حالتين؛ حالة يكون فيها إيجابيا من أجل تحقيق نوع من التوازن داخل المجتمع، والحالة التي نقصدها هي التي يكون فيها الانتماء الديني ذريعة تتخذها الأغلبية الدينية أو المذهبية للاستئثار بالثروة والامتيازات، ومعاقبة الأقلية على انتمائها، وحرمانها من التمتع بنفس الحقوق من غير وجه حق.

وفي العالم المعاصر توجد مؤسسات خيرية رسمية ومدنية تتخذ من الإسلام حافزا للعمل التضامني، ودافعا لجمع التبرعات، ودعم المشاريع التنمية في مناطق الكوارث والنزاعات، والدافع الديني وراء ذلك هو أن دعوة التعاون على الخير الماثلة في قوله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ) (المائدة: 8) شاملة للتعاون على كل ما ينفع الناس في حياتهم الخاصة والعامة، فهو أمر بالتعاون لم يقيد إلا بقيد البر والتقوى، وهو قيد جامع شامل لكل مجالات التنمية، سبقه النهي عن جعل الخصومة سببا لقطع التعاون على الخير، وفي زمننا يمكن اعتبار أهداف التنمية المستدامة مجالا خصبا للتعاون المحلي والإقليمي والدولي، واستثمارا راشدا لمقومات الدين وقيمه الأخلاقية والتشريعية، في الحد أو التخفيف من مشكلات الإنسان والتحديات المجالية التي يواجهها في محيطه الثقافي والطبيعي والاجتماعي.

فالتعاون من حيث هو سعي للتنمية Development، و"الارتقاء بالمجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل" [13، ص17]، أو ترقيته من دركات التخلف والحرمان إلى مراتب الرقي المعنوي والرفاهية المادية، أمرت به الشرائع السماوية ورفعته إلى مرتبة الضروري لحياة الإنسان في كل وقت وحين. وبالنسبة للإسلام نجد من يعرف التنمية بأنها "عبادة الله عز وجل عن طريق الزيادة في الإنتاج باعتبارها تحملا لأمانة إعمار الأرض (...) بهدف إشباع حاجات أفراد الأمة، على مستوى الكفاية وليس الكفاف فقط..." [14، ص103-104] وبناء عليه يمكن الجزم بأن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سنة 2015م، ومعها الدول العربية والإسلامية، أو مجالاتها الكبرى المتمثلة في: الناس، الكوكب، الازدهار، السلم، والشراكة، هي قضايا سابقة في اهتمام الأديان، وأن العناية بها من صميم الدين من حيث هو دين، أي من جهة ماهيته، خاصة إذا كان إلهي الوضع والأصل.

لكن تأكيدنا على اعتبار التنمية المستدامة من حيث هي وطريقا للرقي بوضع الإنسان الاجتماعي والاقتصادي والفكري، موافقة لمقاصد رسالات الأنبياء وشرائعهم، إنما يخص العناوين الكبرى في صياغتها الكلية، ولا يعم تفصيلاتها الإيديولوجية، وأقصد بالضبط هنا منطلقات وآفاق واستراتيجيات التغيير التي يتحفظ عليها الدين بسبب تهميش رؤيته أو تجاوزها أو مناقضتها، خاصة في مجال المرأة والأسرة والتشريع ...

لكن هذا التحفظ لا يعني بحال من الأحوال، الانسحاب أو مقاطعة هذه الفرصة التاريخية لخدمة الإنسان، من منطق المسؤولية العقدية والأخلاقية، وإنما يعني اجتهاد علماء الأديان وقادتهم في ترشيد تلك الأهداف، وتصحيح تصوراتها، حتى تكون التنمية بحق "تنمية مستمرة، عادلة، متوازنة متكاملة" [14، ص82] تنمية شاملة للروح والعقل والجسد.

المطلب الثاني: حوار الأديان المفهوم والوظيفة

عبارة "حوار الأديان" درجت على الألسنة، وتم تثبيتها نظريا وعمليا من قبل الهيئات الأكاديمية والدينية والسياسية المعنية؛ دون أن يتم الإقرار بمفهومها الحرفي؛ وإنما بتقدير المحذوف أو المُضمر، وهو الإنسان المتدين الراغب في التواصل مع الآخر المختلف عنه دينيا،

بأي شكل من أشكال التواصل المعروفة، ولأي غاية معلنة أو مضمرة؛ فالعلاقة بين أتباع الأديان تتخذ أشكالا عديدة منها العمل المشترك "من أجل إشاعة المودة وروح المسالمة والتفاهم والوئام، والتعاون فيما يقع التوافق فيه من أعمال النفع العام للبشرية"" [15، ص13 (بتصرف)]، لأن الأديان هي كيانات معنوية، لا تتحاور ولا تتناحر، وإنما تنسب الفاعلية في البداية والنهاية للمتدين الفاعل القاصد، مما يجعل مسألة "حوار الأديان" أقرب إلى أن تكون بحثا في التدين لا في الدين، فهي إنما تشتغل على تمثلات المتدينين حول الآخر انطلاقا من عقائدهم وشعائرهم وقيم دينهم... كما أن أنماط الحوار تتعدد وتتنوع، متخذة شكل فكرة تاريخية متحولة في مجال يعاكسها بشكل دوري، لكنها مع ذلك تسعى إلى البقاء والرسوخ عن طريق القرب من حياة الناس، والحضور الإيجابي في نزاعاتهم الاجتماعية والسياسية والحضارية. وهنا يمكن الحديث عن ثلاثة أنماط من حوار الأديان:

أ - حوار العقائد (الحوار اللاهوتي):

جلسات حوارية تدور مجرياتها بين نخبة المتخصصين والخبراء من علماء الدين والأكاديميين، بدعم ومباركة القادة الدينيين وإنفاقا من رصيدهم المعنوي، وغالبا ما تمت تلك اللقاءات في غرف مغلقة تحت مظلة المؤسسات الدينية الكبرى، كالأزهر والفاتيكان ومجمع الكنائس... أو برعاية الحكومات والمنظمات الدولية كرابطة العالم الإسلامي... وهذا المسلك تم اعتماده بشكل أولي في ظروف حضارية لم يكن بالإمكان تجربة غيره، لكنه كان خيارا طيبا ظهرت ثماره الحسنة، في كسر جليد العصور الوسطى، ومعالجة قدر لا يستهان به من الحواجز النفسية والاجتماعية والدينية، فضلا عن تثبيت الحوار باعتباره خيارا يستحق الرهان عليه لفتح قنوات التنسيق من أجل عرض ومناقشة مشاكل الدين والدنيا؛ لكنه بسبب انغلاقه على المعرفي اللاهوتي لم يبرح دائرة العصور الوسطى، ولم يحقق نتائج واقعية مرضية، وبقي حبيس العناوين النظرية التي تثير من الزوابع أكثر ما تحقق من النتائج، مما يسمح لنا بوصفه بالقصور النوعي، لأنه لم يعبر عن مستوى تحديات وطموح شركاء الوطن والحضارة في الرقي إلى مستوى التعاون الحقيقي الذي ينفع الناس، وينعكس إيجابا على حياتهم اليومية في شموليتها. وهذا التقييم لا يعني التحجير على حق أتباع الأديان في الحوار اللاهوتي وإنما هو تقييم لتجربة تاريخية، قد تكرر في ظروف أخرى وتكون منتجة.

ب- حوار السياسة (الديبلوماسية):

هو نمط الحوار الذي ترعاه الدول والمنظمات الدولية الرسمية، كالأمم المتحدة والجمعية العامة، واليونسكو... بهدف تحقيق الأمن والسلم في العالم، تحت عنوان التعايش (COEXISTENCE) تلك العبارة القادمة من قاموس الحرب الباردة، إلى حقل العلاقة بين أتباع الأديان، والمرادُ به "أن تلتقي إرادةُ أهل الأديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من أجل أن يسود الأمنُ والسلام العالم، وحتى تعيش الإنسانية في جوّ من الإخاء والتعاون على ما فيه الخيرُ الذي يعمّ بني البشر جميعاً، من دون استثناء." [16، ص76].

ومداولات هذا النمط من الحوار تصب في محاولة تأطير التوجهات الدينية وتهيئتها لاستيعاب قواعد التعايش ضمن سياق المواطنة الداخلي، أو في ظل النظام السياسي الدولي، والحؤول دون قيام أسباب الحروب والنزاعات، أو استغلال الدين في تبريرها وإطالة أمدها؛ ومشكلة هذا الحوار أنه تابع للأجندات السياسية، ومتقلب بتقلباتها، فالأطراف السياسية تحضر فيه بموجب رؤية استراتيجية مسبقة، كما أنها تنتقي بذكاء الأطراف المؤهلة لخوضه؛ ومع أن هذه الجهات السياسية الراعية أو الدينية المشاركة تمتلك سلطة إصدار القرارات في بلدانها، إلا أنها لا تمتلك وسائل تنزيلها، بل إنها قد تحدث نتائج عكسية وتثير مقاومة لمخرجاتها بسبب السياسة لا بسبب الحوار، ويمكن التمثيل لهذا بردود الفعل السابقة ضد فكرة "الأخوة الدينية" [17، ص11-13] والحالية ضد "الإبراهيمية" [18]، وحتى مع وجود السلطة فالسلم والتعايش والتعاون يتعدى مسألة المراسيم والقوانين وتعديل المناهج التعليمية، وضبط خطب الآحاد والجمع، التي لا تصنع واقعا بديلا وإنما لا بد من إشراك الجميع في مجرياته، حتى تتحقق فيه شروط المصداقية ويحظى باحترام جمهور المتدينين ... ومع كل هذا فالواقع لا يستغني عن هذا النوع من الحوارات، والخبرة الميدانية تقرر أنه لا بد من إشراك صانع القرار في هم الحوار، لضمان دعمه واستمراره وفعاليته، شريطة أن تتم ترقيته وتحصينه عن تقلبات السياسية ومغامراتها.

ج- حوار التنمية (حوار الحياة):

في الآونة الأخيرة يتم التركيز من قبل المؤسسات الدينية، والعلماء ورجال الدين ونشطاء الحوار، على فكرة كانت موجودة سابقا، وهي الاجتماع من أجل مناقشة التحديات والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ... والتعاون في معالجتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي ينبغي التنبيه عليه في هذا الموضوع، أن مقاربة قضايا التنمية في هذا النموذج الحواري، تتم على مستوى الدين، وفي إطار عناوين دينية لا ترتضي الخروج عن نسق الخطاب الديني وأصوله، إلى الخطاب العلماني الصريح أو العلماني المبطن، الذي تمثله مقولة المشترك الإنساني؛ فالكل يباشر الموضوع من خلال إيمانه ومبادئ دينه العقدية والتشريعية والأخلاقية؛ وعناصر القوة في حوار الحياة كثيرة أبرزها:

حوار تشاركي (تعاوني): وفي هذه التشاركية تتحقق فكرة التعاون على أرض الواقع، ويعم خيرها أو خبرها أتباع الأديان بمختلف فئاتهم، لهذا كان هذا النمط مشروعا حواريا قابلا للنماء والتطور مع الأيام، خاصة مع حضور القيم الدينية ذات البعد والأثر الاجتماعي، كالعدل، والأمانة، والخلافة، والرحمة، والإحسان، والتضامن مع الجار والضيف والقريب ...

حوار واقعي (آثاره ملموسة على حياة الناس): فحوار التنمية ليس من قبيل الحوارات النظرية المجردة، وإنما هو شغل يومي، يخوض في المشاكل التنموية البسيطة كما يخوض في المشاكل الكبرى، أقصد بالبسيطة حضوره في القرى والمناطق النائية، ليكون جسرا للتعاون من أجل حفر بئر، وتطهير مجاري المياه، وتعبيد الطرق، وبناء المدارس والمستوصفات، وغيرها من الخدمات الاجتماعية

الضرورية والتكميلية، أما المشاكل الكبرى فهي مشكلات الوطن والعالم، وهي نفسها أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في "رؤية "2030، لكن على مستوى أكبر.

حوار عام وشامل لجميع أهداف التنمية: لأن التصور الديني للتنمية ينظر للإنسان بمختلف أبعاده المادية والمعنوية، ولا ينحصر في جانب الماديات، بل إنه يأخذ بعين الاعتبار كل ما يحفظ كرامته وكينونته وحقوقه، كما يتضمن تصوره للسعادة والفلاح عالم الدنيا وعالم الآخرة.

حوار بناء: يسهم في بناء الثقة وتجاوز الحساسيات، لأن التعاون اليومي على أعباء الحياة وتحدياتها، يرسخ التعارف بين أبناء المجتمع الواحد والوطن الواحد... ويجعل دائرة التعامل الإيجابي أرحب وأقوى، من غير حاجة للتحرج من وجود الاختلافات الدينية الجذرية، التي لا تعلن عن نفسها في صورة حواجز ضد التعارف والتعاون لتحقيق أهداف التنمية، بل بصفتها حوافز للتخلص من الأنانية والأحكام المسبقة من أجل الصالح العام، كما أنها لا تطرح مسألة تكافؤ أو تفاضل الأديان، لأن المجال هو مجال عملي تحضر فيه الأديان لتقدم حوافز وجدانية تزيد من حجم التضحية والإحساس بالمسئولية، وتعمق في الشخصية الفردية والمجتمعية الاعتدال والإنصاف في الموقف من الآخر، مما يسمح بمعالجة الذاكرة التاريخية ومحمولاتها السلبية، ويوطد الرباط الاجتماعي، وبالتالي يمكن حينها خوض أي نقاش مهما كان نوعه بناء على معرفة وثقة وحسن ظن.

يبقى أن نذكر بأن الحماس لهذه الفكرة لا يبلغ حد تحول مؤسسات حوار الأديان ومعها المؤسسات الدينية إلى شركات أو منظمات للعمل الخيري، لكنها من جهة عملها على الأرض، وعلاقتها بالقادة والمسؤولين من مختلف الطوائف الدينية، تتحمل عبء مد الجسور، وتنسيق الجهود، وترسيخ فكرة فريدة، مفادها أن الدين كما يدعم مشاعر التضامن والتعاطف مع شريك العرق والدين والوطن، فهو يفعل ذلك مع شركاء الوطن والحضارة والإنسانية، سواء في إطار المواطنة المشتركة بالنسبة للدول التعددية، أو في إطار المواطنة العالمية والحضارة الكبرى، وأن هذا ليس شعارا لتحسين الصورة أمام الآخر، أو لمجرد وجود مصير مشترك، وإنما لكونه واجبا عقديا وتشريعيا وأخلاقيا.

المبحث الثاني: حوار الأديان ومسألة الفقر والجوع:

يعاني الكثير من الناس في عالمنا من مشكل الفقر المدقع، وخطر الجوع المحدق، وفي أحدث تقرير لمنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وصف سنة 2021 بالسنة القاتمة في مجال الفقر والأمن الغذائي، حيث رصد وجود 2.37 مليارات شخص، أغلبهم من النساء والأطفال في إفريقيا وآسيا، يفتقرون على مدار السنة إلى الغذاء الكافي، وهو ما يعادل 30 في المائة من العدد الإجمالي لسكان العالم، يعني 12 في المائة منهم من حالة انعدام الأمن الغذائي الشديد. ويقدر ذات التقرير أن هذا المؤشر الذي ارتفع في غضون سنة واحدة بقدر ما ارتفع خلال السنوات الخمس الماضية مجتمعة، مرشح للارتفاع بسبب جائحة كوفيد 19. [19، صXI-XIII]

وخلص التقرير إلى أن العالم ليس على المسار الصحيح بالنسبة لتحقيق المقاصد الخاصة بأي من مؤشرات التغذية بحلول سنة 2030، ومعلوم أن هذا الوضع الاستثنائي يمثلا تحديا لمشروع التنمية المستدامة لـ 2030، الذي أقرته جميع الدول المنتظمة في الأمم المتحدة في 25 سبتمبر، سنة 2015م، خاصة الهدفين الأول والثاني؛ الساعيين إلى "إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما"[20]. كما يمثل في نفس الحين تحديا لمقاصد الشرائع والرسالات التي سعت لتقرير الحقائق الإيمانية والتشريعية وربطها بحركة الإنسان وفاعليته في تدبير أمور الطبيعة والاجتماع، لتحقيق العدالة والمساواة، وبناء السلم المجتمعي، في أفق رفع الحاجة والحرمان عن المؤمنين ومن جاورهم وعاش في رحابهم؛ وذلك من خلال أحكام ملزمة تسمى الفرائض، وأخرى تضامنية تسمى المستحبات والرغائب.

لهذا لا غرابة أن تجد الأديان في معطيات مثل هذا التقرير تحديات حقيقية، ويصبح واجب الوقت في حق علماء الدين والوعاظ والمفكرين والقادة الدينيين، هو التصدي لإحياء وبعث الأفكار النظرية والتشريعات العملية التي تصب في مجال إعادة التوازن للنظام الاجتماعي والاقتصادي، حتى يتسنى لها مواجهة أسباب الفقر ونتائجه، وتحقيق الأمن الغذائي، انطلاقا من المبادئ والقيم المرجعية التي تزخر بها النصوص الدينية وسير القادة المتبعين من الأنبياء والصحابة والحواريين ... وهي تحديات تحتم التنسيق بين أتباع الأديان في العالم من أجل تحقيقها، كما حققها الأنبياء في حياتهم وحياة أتباعهم؛ والتاريخ شاهد على أن الأنبياء عليهم السلام حققوها عيانا، ورفعوا مجتمعاتهم في مراتب التنمية الشاملة؛ رتبا وصلت جزائر الأرض ببعضها، ووجهت الناس للتعارف والتعاون، فلم يشهد تاريخ الحضارات أمما انحطت بسبب إيمانها، بينما العكس مقطوع به. قال عز وجل: ﴿ **وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**﴾. (النحل: 112). وتأسيسا عليه يمكن لحوار الأديان أن يتدخل في هذه المشكلة مستثمرا التشريعات الاجتماعية الملزمة، وسيرة الأنبياء والمصلحين الموجهة، ومعتمدا على قوة الدين في المجال العام، وفي وجدان الأفراد والجماعات.

خلاصة القول: إن معالجة معضلتي الفقر والجوع لا تتحقق عبر التدخل الاقتصادي والسياسي المنغلق والمعلمن[2]، ولكن ضمن رؤية تكاملية تلامس الجوانب الأخرى، خاصة الجانب الثقافي والروحي الداعم للتضامن الاجتماعي والعالمي، والقادر على ترشيد السياسات الاجتماعية والاستراتيجيات التنموية، وكذلك ما يتعلق بالشراكات باعتباره أكثر من مجرد هدف، بل هو من وسائل التنفيذ الذي تراهن عليه الأمم والمجتمعات في تحقيق تلك الأهداف. وهو ما تؤكده تقارير المنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومنها التقرير السابق الذي نصح بمجموعة تدابير من أجل ضمان حق الغذاء، أغلبها مادي ولا يتعلق بأسباب المشاكل" [19، ص90-92].

[2] نقصد بالتدخل المعلمن، النمط الليبرالي الذي يأخذ بقواعد السوق دون اعتبارات اجتماعية، وحتى عندما يقدم حلولا لمشكلات التنمية، فهو يقترح حلولا تقنية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجال، وبصفة خاصة فاعلية المبادئ الدينية.

وهنا نتساءل عن منهجية الإسلام والشرائع السماوية في معالجة مشكلة الفقر والجوع، ليس على سبيل المقارنة والتفاضل وإنما على سبيل التكامل والتعاضد، لأن هذه المشكلة تحتاج لتكاثف جميع المؤسسات والأنظمة، خاصة في الظرفية الحالية، وبالنسبة للإسلام قدم على مدى التاريخ مقاربات منتجة تسير في اتجاه معالجة الأسباب والنتائج:

المطلب الأول: معالجة الأسباب

أسباب الفقر والجوع كثيرة ومتشعبة، يمكن إرجاعها إلى شح الموارد المائية، أو ندرة الغذاء واللباس الناتج عن غياب فرص الشغل، أو فقدان العمل، أو بسبب المناخ والكوارث والحروب المرتبطة بالصراعات الدينية والطائفية، أو الصراعات السياسية والعرقية التي توظف الدين في تسعير أوارها وتأجيج نارها، وأخيرا بسبب الجائحة التي أحبطت توقعات التنمية وزادت من نسبة الحرمان ... لكن هذه الأسباب الجزئية المباشرة في غالبيتها أعراض لأسباب جوهرية هي التي تخلق حالة الفقر والجوع المزمنة وتعقد معالجتها.

أ- التعليم الجيد ومعضلة الفقر والجوع:

تحصيل الكفاية من التعليم أمر يكسب الإنسان مهارات وخبرات تؤهله للاندماج في منظومة الإنتاج، ثم الترقي في سلم الكفاية الذي نحدده بتجاوز خط الفقر، وتحصيل أسباب الغذاء والدواء واللباس والصحة... وكل تفريط في التعليم ينعكس سلبا على فرص الإنسان في العيش الكريم. وتاريخيا حازت الأديان قصب السبق في هذا المضمار؛ من خلال ارتباطها بتعليم الكتب والشرائع، وتشجيعها على بناء المدارس والمعاهد، ونشر الكتب العلمية والدينية لتنوير العقول والأفهام ...ويمكن أن نحصي جملة من النصوص الدينية التي تدعو للتعليم، بدأ من الإسلام الذي جعل طلب العلم فريضة، من خلال أمره تعالى: (اقرأ باسم ربك الذي خلق) وثنائه على العلم والعلماء ثناء مشجعا على طلب العلم ﴿**يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ**﴾ (المجادلة: 11)، نفس الأمر نجده في الشرائع السابقة، من قبيل هذه الفقرات: **"**حتى تميل أذنك إلى الحكمة وتعطف قلبك على الفهم (...) حينئذ تفهم العدل والحق والاستقامة كل سبيل صالح " (أمثال: 29/2).

وفي عصرنا الذي تقاربت فيه المسافات يشكل هذا الموضوع مجالا من مجالات التعاون بين أتباع الأديان الذين تقع على عاتقهم مسألة التنسيق، من أجل ضمان استمرار المرفق التعليمي في وقت الحروب والكوارث، وعمومه لجميع المناطق، خاصة الأرياف والقرى النائية ومجموعات الرحل كثيرة التنقل ... وكذلك من أجل ضمان حق التعليم للأقليات والمهاجرين واللاجئين وأطفالهم ونسائهم من أجل تأهيلهم للتأقلم مع وضع الحياة الاجتماعية، وإبعاد ما يعرقل ذلك؛ مثل ظاهرة الإسلاموفبيا التي تهدد الحياة التعليمية للمسلمين بالغرب، خاصة أوروبا" [21، ص255-273].

هذا الذي نتحدث عنه ليس تنظيرا أو دعوة، وإنما هو جهد سارٍ على الأرض توجد فيه مبادرات، منها مبادرة مركز الدوحة لحوار الأديان في 2016/11/26م بعنوان، "تعليم أبناء المقيمين في قطر: تحديات ودعم"، ومبادرة مركز الملك عبد الله العالمي لحوار الأديان في 11-

2019/12/12، بعنوان "الحوار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" خصص جزأ كبيرا من أعماله للتعليم[4]. ، ونجده موضع تنسيق كبير بين ناشطي حوار الأديان بالبوسنة والهرسك والولايات المتحدة الأمريكية... وفي كل بقاع الدنيا توجد مدارس ومعاهد دينية تقدم خدمة التعليم والتدريب المهني في أوساط المحرومين.

ب- العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة:

فالشرائع تدعو إلى عدم حرمان الخلق من حقوقهم في ضروريات العيش الكريم، فضلا عن الرفاهية وإدراك الكماليات والتحسينات، من خلال ضمان حق الطفل، والمرأة، والعاجز، واليتيم، والأرملة، والمهاجر واللاجئ... وتحيط تلك الحقوق بسياج من الأوامر والنواهي، والرغائب والزواجر، يقول سبحانه: ﴿**لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ**﴾ (النساء: 32). وفي العهد القديم: "لاَ تَظْلِمْ أَجِيرًا مِسْكِينًا وَفَقِيرًا مِنْ إِخْوَتِكَ أَوْ مِنَ الْغُرَبَاءِ الَّذِينَ فِي أَرْضِكَ، فِي أَبْوَابِكَ" (تثنية 24: 14)، وفي سفر الأمثال: "اِفْتَحْ فَمَكَ. اقْضِ بِالْعَدْلِ وَحَامِ عَنِ الْفَقِيرِ وَالْمِسْكِينِ" (أمثال 31: 9).

ومن أهم تحديات العدالة الاجتماعية ضمان العمل القار والأجر المناسب للقادرين على العمل، وهذ ما يتطلب تعزيز التقوى الإيمانية في مجال التوظيف والإجارة والتحفيز؛ من خلال تعزيز الشفافية في منح الوظائف لمن يستحقها، من غير محاباة ولا تمييز عرقي ولا ديني، وكذلك من خلال إسناد القوانين الضامنة لحقوق العمال بالنصوص التشريعية والتربية الأخلاقية، حتى لا يتعرضوا للاعتداء المادي والمعنوي، كالغبن والاستغلال والطرد التعسفي والنهب... وكل سلوك يفقدهم مصدر رزقهم أو يسلبهم الاستقرار الاجتماعي مما تعده الأديان مناف لمعايير العدالة الاجتماعية... وفي هذا السياق يمكن رصد جهد كبير للأديان في الحث على التعاون والتضامن في كسب الرزق وصيانة عقود التجارة والشركة والإجارة ... في المقابل من ذلك تحريم ومظاهر الترف والفساد الاقتصادي التي تضعف القدرة الشرائية وترفع معدل التضخم والفوارق الاجتماعية كالربا والغش ...

وبالتالي فالحقوق الفردية والجماعية محفوظة بنصوص الشرائع، لكن الالتزام بها إن نجح بنسبة محددة في خدمة العدالة الاجتماعية لأتباع ديانة سائدة، إلا أنه في بيئة يقودها التعصب قد يشكل وسيلة للاستبداد بمقومات العيش وحرمان المخالفين منها، وهو ما نجده في بعض مناطق العالم التي تشهد تمييزا وحرمانا بسبب الانتماء الديني والطائفي، حيث تختفي تلك النصوص التي تحدثنا عنها سابقا، ويتم استغلال نصوص وآراء أخرى، صيغت خصيصا لسلب حقوق الآخرين وترحيلهم عن حقولهم وقراهم، وحرمان من موارد عيشهم، ومنعهم من حقهم في حفظ الكرامة وتحقيق الحياة الطيبة؛ وقسم من هذه الممارسات جلي وموثق في الهند وميانمار ... والحقيقة أن مسألة العدالة الاجتماعية تمثل تحديا كبير أمام نشطاء حوار الأديان، لأنهم يحشرون في مقاربة صعبة ومحبطة؛ فمن جهة هم ملزمون بالحوار

على الأرض، من أجل تجاوز هذا الوضع الذي يخالف مقاصد الشرائع في الأديان، كما يخالف قواعد المواطنة والجوار، ومن جهة أخرى فإن مثل هذه الأحداث تضعف مقولة الحوار وتصب في صالح القطيعة والتدابر...

لكن بالرغم من هذا الوضع المعقد، يمكن للأصل التشريعي والخُلقي الذاتي على الأقل، أن يكون رافعة لإنجاح أي إجراء يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل عام ومتعدي؛ فنصوص الكتب المقدسة، ووصايا الأنبياء جاءت لتحقيق العدل الذي هو اسم من أسمائه تعالى، وقد ذكر في العهد الجديد أن "كل من يظلم الفقراء، يحتقر خالقهم" (أمثال 31:14). خاصة أن العدل يحقق وظيفة الاستخلاف ويحفظ العمران، والإنسان مأمور بعمارة الأرض، لا تخريبها، وإعمارها يكون بالصلاح والإصلاح، ولا صلاح إلا في هدي الله ولا إصلاح إلا في منهجه، وقد روى ابن كثير أن عيسى عليه السلام كان يقول لحواريه: " إن الله لا يصنع بالذهب ولا الفضة ولا بهذه الأحجار التي تعجبكم شيئا إن أحب شيء إلى الله منها القلوب الصالحة وبها يعمر الله الأرض" [22، ج2 ص107].

وأهم ضرورات الإصلاح توفير ما تقوم به حياة الناس ولا يستغنون عنه بحال، إذ تحرم الأديان احتكاره والاستئثار به، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: " ثلاث لا يمنعن الماء والكلأ والنار"[3] وفي العهد القديم: "مَلْعُونٌ مَنْ يُعَوِّجُ حَقَّ الْغَرِيبِ وَالْيَتِيمِ وَالأَرْمَلَةِ". (تثنية: 27: 19). والشراكة لا تقتصر على نص الأشياء المذكورة في الحديث الشريف، بل تشمل الشراكة في التقنية الزراعية والغذائية والصحية، والأجهزة المتطورة المساعدة على استخراج وتجويد الموارد، وعلى حق الجميع في عدالة تسويقية... وغيرها من الأمور التي تحقق الأمن الغذائي للمجتمع، بحيث يضمن حاجيات أفراده، ويتفضل على المجتمعات المجاورة.

ج- السلم المجتمعي والعالمي:

لا يمكن تجاهل أثر غياب الدين في تفشي الجريمة والاعتداء على حقوق الناس المادية، كما لا يمكن تجاهل الأثر السلبي للصراعات الدينية والطائفية على السلم المجتمعي والعالمي، وتعطيل مسيرة الإنسان نحو التقدم والرقي وتحقيق أهداف التنمية؛ سواء كانت تلك "الأديان" مجرد وسائل لإذكاء التنازع حول الموارد والمكاسب والمواقع، كما هو سائد، أم كان الخلاف الديني هو السبب الرئيس للمشاكل، وهذا قليل أو نادر" [23، ص641-674] في التاريخ المعاصر الذي أصبحت فيه الصراعات أكثر تعقيدا؛ لتداخل عواملها والتعمية عن أسبابها الحقيقية... فالبعد القومي الإيديولوجي، والسياسي الاستراتيجي، والاقتصادي المادي هو الأكثر فاعلية في النزاعات المعاصرة، بينما تتحمل الأديان تبعاتها من خلال تورط بعض قادتها وأتباعها المتعصبين أو المتهورين.

وقبل عرض الحلول الممكنة علينا الإقرار بأن سبل معالجة هذا الأمر المعقد ضمن مقولة حوار الأديان، قليلة ومحدودة التأثير؛ بسبب ضعف إمكانات مؤسسات التنسيق والتشبيك من جهة، وبسبب تركيز قوة الفكر الديني في مجال العبادات والطقوس والأفكار النظرية،

[3] ابن ماجه، سنن ابن ماجة، باب المسلمون شركاء في ثلاث، رقم2473، 529/3، صححه الألباني، صحيح ابن ماجة،2021.

أكثر من توجيهها لتحقيق الفاعلية الاجتماعية في مجالات التنمية المختلفة، خاصة مع حالة الازدواجية التشريعية المعتمدة منذ استقلال الدول الإسلامية عن الاستعمار الغربي الذي مكن لمنظومة تشريعية موازية أقل ما يقال عنها أنها لا تحفز نشاط المسلم للعمل التضامني المدني إن لم تعطله، وبالنسبة للمجال الثقافي الغربي يزداد الأمر صعوبة من خلال تقليص تدخل الدين في المجال العام، بقواعد سياسية وقانونية، يصعب تخطيها دون إثارة ردود أفعال قوية ومنظمة.

لكن مع ذلك يبقى التدخل ضروريا، من أجل إبعاد تهمة تعطيل التنمية عن الأديان، وتمكينا لأتباعها من تحصيل الخبرة النظرية والعملية اللاّزمة لتحقيق أهداف التنمية، من داخل نظامها الروحي والأخلاقي والتشريعي، ومن أهم خطوات ذلك العمل على ضبط العلاقة المجتمعية بين أتباع الأديان وقادتهم، والسعي لتقوية أواصرها بما يحفظ السلم الداخلي والخارجي، ويسمح بالتعاون الإيجابي في مجالات التنمية عموما، خاصة التكاثف من أجل إنجاح مشاريع مكافحة الفقر وتوفير الغذاء عبر التدخل المباشر بإعمال مبادئ العدل والتضامن، أو عبر تقديم دعم معنوي ضامن لاستمرار تلك المشاريع ونجاحها.

فمن خلال تعزيز الشعور بأهمية وضرورة التعاون من أجل مواجهة التحديات المشتركة، ومن خلال التعاون الحقيقي على الأرض، يمكنه أن يُنزع فتيل الصراع المؤدي للحروب وتعطُّل الإنتاج وهدر الموارد، وهذا من شأنه أن يحقق الأمن والسلام، والرفاهية والازدهار، ويسمح بحفظ الموارد وتقدم الإنتاج، ليعم بذلك الخير على الفقير والغني والطفل والمرأة والمسن ...

المطلب الثاني: معالجة النتائج

يسعى نمط التنمية في حوار الأديان إلى تحكيم قيم الأديان وتشريعاتها في الحد من ظاهرة الفقر والجوع، بين أتباع الدين الواحد، وبينهم وبين من يشاركهم في المجال الاجتماعي والجغرافي، وإذا تأملنا النصوص المرجعية للأديان نجدها صريحة في الحض على التضامن من أجل الحد من الفقر والجوع، من خلال جملة من الأحكام التشريعية التضامنية والتوجيهات الأخلاقية، ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر:

أ- **التضامن الإلزامي:** وهي تشريعات تعبدية مفروضة نمثل له بمظاهر منها:

صلة الرحم: الصلة المقصودة هنا هي تقديم المساعدة في تحقيق ضروريات الحياة ورفع حالة الفقر والحاجة، بتوفير الطعام واللباس والمسكن والتطبيب " [14، ص168 وما بعدها] وأولوا الأرحام المشمولين بهذا الحق هم من تجب لهم النفقة بالتعبير الفقهي نصا كالوالدين والأولاد والزوجة، أو إلزاما أخلاقيا كالأجداد والجدات والأحفاد والإخوة والأخوات على تفصيل ونقاش طويل بين الفقهاء ليس هذا محله" [14]، ويمكن أجمال دليل هذا التضامن الأسري الواجب في قوله عز وجل:

﴿**وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ**﴾. (الإسراء - 26)، وهي آية عامة جامعة للحقوق المادية والمعنوية للأرحام.

ولأن هذا الأمر فطري فقد رسخته جميع الشرائع السماوية والتقاليد الأخلاقية الدينية، ويمكن الجزم بأن أهل الأديان مجمعون على تكريم الأقارب ومساعدتهم، وذلك معزز بنصوص ملزمة، وتقاليد عملية محفوظة، ففي العهد القديم نقرأ "أكرم أباك وأمّك" (تثنية 5:16). وكذلك في رسالة بولس إلى أهل تيموتاوس "إن كان أحد لا يعتني بخاصته، ولاسيما أهل بيته، فقد أنكر الإيمان" (1 تي 5: 8) ... نفس الأمر في الكونفوشية والهندوسية والداوية والشنتوية ...

لكن التشريعات العلمانية الحديثة والنزعة المادية المصاحبة لها، أضعفت هذا التضامن، وزرعت في رحم الأسرة ونظامها العلائقي روح الأنانية والفردانية؛ وهذا - مع الأسف - هم واقعي تعاني منه المجتمعات قاطبة، وإن بدرجات متفاوتة، وبالتالي تقع على الأديان مجتمعة مسئولية تعزيز التضامن الأسري تقديرا للقرابة ووفاء بحقوقها، من غير تمييز ولا حرمان بسبب الانتماء الديني، كما هو ملاحظ في بعض المناطق التي يهدم فيها التعصب الديني رباط القرابة والجوار والمواطنة ...

وبالنسبة للإسلام فعلة التضامن هي الرحم، لذلك فهو واجب دينا وتدينا، وغير مقيد بالموافقة في العقيدة والمذهب، وإنما أمر المسلمون بالبر والصلة حتى في حق الأقارب من غير المسلمين، ومن ذلك حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها: " قدمت علي أمي وهي مشركة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، قلت: وهي راغبة، أفأصل أمي؟ قال: نعم صلي أمك"[4].

الزكاة: معنى الزكاة وحكمها يشمل إعطاء جزء من المال لمن يستحقه تدينا وتضامنا، كما يشمل حفظ مقاصدها التي تصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بصفة مباشرة وفعالة، لأنها تتعلق بحاجة الفقراء، والمساكين، والمهاجرين المنقطعين عن ذويهم، والمدينين الذين أنهكتهم القروض، وفي كل عمل يعود نفعه على المجتمع وأفراده، وهو المعبر عنه في القرآن الكريم بـ"سبيل الله"، قال سبحانه: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾ (التوبة: 60).

ولأهمية الزكاة في منظومة التضامن الدينية، وأثرها في ضمان التنمية الشاملة، رفع حكمها في الإسلام إلى درجة الوجوب المدعوم بالجزاء الدنيوي والأخروي، بل إن هذا حكمها في جميع الشرائع السماوية، مثل اليهودية والمسيحية التي تتحدث عن "الصداقاه" أو"العشور"، وفي الإصحاح الحادي والثلاثين من سفر العدد تحدث العهد القديم صراحة عن الزكاة يقول: "وارفع زكاة للرب (...) من الناس والبقر والحمير والغنم." (عد 31: 28) .... وشهادة القرآن للكتب والشرائع السابقة واضحة في هذا المعنى، فالأنبياء من ذرية إبراهيم أمروا بالزكاة، ﴿**وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ**﴾ (الأنبياء: 73) وكذلك بنوا إسرائيل الذي أوصاهم الله تعالى بقوله: (**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ**﴾. (البقرة: 83)، والمسيح ابن مريم عليه السلام القائل: ﴿**وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا**﴾ (مريم: 31). وفي تثنية الاشتراع: " افتح يدك لأخيك المسكين والفقير في أرضك" (تث 15: 7-11) ...

[4] البخاري، صحيح البخاري، باب صلة الوالد المشرك، حديث رقم 2620، 164/3 مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين، حديث رقم 1003. 696/2.

ومن جميل الاختلافات الفقهية الإسلامية، وما تقدمه من إمكانات متعددة للتعايش، ما ذهب إليه بعض الفقهاء من أنه يجوز إعطاء الصدقة لغير المسلمين، مستدلين بأدلة معتبرة من فعل النبي والخلفاء من بعده؛ ففي الحديث: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدَّق بصدقة على أهل بيت من اليهود، فهي تُجرى عليهم" [24، ص 728]. وورد عن " عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه مرَّ بباب قومٍ وعليه سائل يسأل، شيخ كبير ضرير، فضرب عضده من خلفه، وقال: "من أيِّ أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي، قال: فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسن، فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله، فرضخ له بشيء من المنزل، ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال: "انظر هذا وضُرباءه، فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم؛ ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ**﴾. (التوبة:60) " [25، ص139] وعمر بن عبد العزيز "أنه كتب إلى عامله على البصرة (عدي بن أرطاة): أما بعد؛ انظر مَن قبلك من أهل الذمة من كَبِرَت سِنُّه، وضعفت قوته، وولَّت عنه المكاسب، فأَجْرِ عليه من بيت مال المسلمين ما يُصلحه"[24، ص56]. وفي سفر العدد "أيتها الجماعة لكم وللغريب النازل عندكم فريضة واحدة دهرية في أجيالكم. مثلكم يكون مثل الغريب أمام الرب. شريعة واحدة وحكم واحد يكون لكم وللغريب النازل عندكم" [ع 15 /15-16].

ختاما لما تقدم نستنتج أن الزكاة إذا تم الالتزام بها وتنظيم وتطوير طرق جمعها وصرفها، فإنها بالقطع تخفف وطأة الفقر والجوع، وتحقق تنمية شاملة يستفيد منها كل أفراد المجتمع، وحتى إذا كان المجتمع متنوعا دينيا، فهذا لا يعطل هذه الفريضة مادامت تشريعا في كل الأديان، ويمكن لحوار التنمية أن يعزز الالتزام الديني والمجتمعي بفريضة الزكاة، بمعنى الالتزام بمقاصدها التنموية، كما يمكن أن يوسع جانب تبادل الخبرات في مجال التضامن الإلزامي. وبهذا يصبح التنوع الديني عاملا إيجابيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التضامن التطوعي:

يتسع مفهوم التضامن في الشرائع ليشمل صورا أخرى تقع دون الأولى في الإلزام الأخلاقي، لكنها تشاطرها الدافع الديني والآثار التنموية، لما فيها من دلالة على الورع والتقوى مصداقا لقوله تعالى: ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا**﴾. (الإنسان: 9)، وقولع عليه السلام: " إن الصدقة تطفئ غضب الرب وتدفع ميتة السوء"[5]. وهي نفس المعاني التي

يمكن العثور عليها في التشريعات الكتابية ففي سفر التثنية "الصَّانِعُ حَقَّ الْيَتِيمِ وَالأَرْمَلَةِ، وَالْمُحِبُّ الْغَرِيبَ لِيُعْطِيَهُ طَعَامًا وَلِبَاسًا". (تث: 18: 10) وفيها أيضا: "لاَ تُعَوِّجْ حُكْمَ الْغَرِيبِ وَالْيَتِيمِ، وَلاَ تَسْتَرْهِنْ ثَوْبَ الأَرْمَلَةِ". (تث 24: 17) وفي سفر الأمثال: "من يسد أذنيه عن صراخ المسكين، فهو أيضا يصرخ ولا يستجاب." (أم 21: 13). وفي سفر متى من العهد الجديد " بِمَا أَنَّكُمْ فَعَلْتُمُوهُ بِأَحَدِ إِخْوَتِي هؤُلاَءِ الأَصَاغِرِ، فَبِي فَعَلْتُمْ." (مت 25: 40) ... ومن شأن العمل التطوعي أن يسهم بشكل فعال في التصدي للفقر والجوع، شريطة ضمان عنصر الاستدامة، عبر التوعية والعمل المؤسسي المنظم والاحترافي.

[5] سنن الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في فضل الصدقة، رقم664، 43/3. وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. قال الألباني في تمام المنة، أما الشطر الأول من الحديث فهو قوي، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، 391، ط5، دار الراية، 1420هـ.

وصور التضامن التطوعي كثيرة منها:

الصدقات: كالأوقاف وهي صدقة تضمن استدامة انتفاع المحتاجين بالمرافق الضرورية والحاجية، كالماء والكلأ والمراعي والماعون...ومنها الهبة التي يتصدق بموجبها الشخص على القريب أو الغريب، بمنحه مالا أو عقارا أو منفعة، يمكن أن يستعين بها في تحقيق كفايته المعيشية، ومثلها الوصية التي هي صدقة بقدر من التركة يعطى للموصى له بعد وفاة الموصي، ويلحق بهذا المعنى ما يقدمه المسلم من صدقات تطوعية، كالكفارات، والنذور، وشكر النعم، والتوسعة على الفقراء والمساكين في المناسبات

القروض: ونقصد القرض الحسن الذي يوفر لأصحاب الحاجة مبلغا من المال لإنجاز مشاريعهم تحقق طموحاتهم، وتضمن حصولهم على فرصة الانطلاق في مسيرة بناء الذات وتحقيق الرفاهية دون معضلة الربا، وفضل القرض الحسن في الشرائع عظيم، يقول سبحانه: ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً**﴾ (سورة البقرة: 245). وفي سفر التثنية: "إن كان فيك فقير، أحد من إخوتك في أحد أبوابك في أرضك التي يعطيك الرب إلهك، فلا تقس قلبك، ولا تقبض يدك عن أخيك الفقير بل افتح يدك له وأقرضه مقدار ما يحتاج إليه" (تث 15:7-8).

ومن قبيل القرض الحسن إعارة الأراضي للمحتاجين لمساعدتهم على رفع حالة العوز وتحقيق الاكتفاء من الأكل والشرب واللباس والتطبيب والتعليم، لحديث: "من كانت له أرض فليزرعها، أو ليمنحها أخاه"[6] وحديث من كان له فضل أرض فليزرعها، أو ليزرعها أخاه، ولا تبيعوها. (رواه مسلم).

خلاصة ما تقدم هو تقرير أن حوار التعاون بين أتباع الأديان، يمكنه أن يسهم في حماية المجتمعات من الفقر قبل حلوله، ويحد من وطأته عند حلوله، كما أن التدين يمكنه أن يحفز مشاعر التضامن بين أفراد المجتمع رغم اختلاف عقائدهم؛ يحركهم لتحقيق ذلك، الواجب الإيماني، والتكليف الشرعي، والمسؤولية الخلقية... والأسلوب المناسب لذلك هو حوار الأديان الذي تنبثق عن مجرياته توصيات ومخرجات يمكنها أن تحفز المؤمنين لتحقيق التنمية الشاملة؛ من حيث هي إعمار للأرض وقيام بواجب الخلافة، ومن حيث هي كذلك انسجام مع التوصية السابعة عشر التي تنص على تعزيز سبل التنفيذ وإعادة تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة، فالشراكة التي تتم على المستوى المادي لا يحركها الربح الدنيوي فقط، بل إن للجانب الروحي أثر بالغ لا بد من استثماره.

[6] البخاري، صحيح البخاري، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب باب فضل المنيحة، حديث رقم 2632، 166/3. مسلم، صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب كراء الأرض، حديث رقم 1536.

خاتمة البحث:

في ختام هذا البحث نؤكد على أهم خلاصاته التي نعدها أجوبة مباشرة عن إشكاليته، وهي:

- الصلة بين الدين والتنمية قوية لا يمكن فصل عراها، لأن الشرائع بطبيعتها تسعى لتحقيق مصالح الإنسان وتوجيهه للقيام بأمانة الاستخلاف، ونتيجة ذلك هي الاستجابة لتحدياته المعيشية، ومنها مسألة الفقر والجوع.
- تصور الدين للتنمية يتسم بالشمول والاستدامة، وأي مشروع للتنمية المستدامة يتجاهل أو يتنكر لمقومات الدين، يعد مشروعا ناقصا وغير جاد.
- يقدم الإسلام ومعه باقي الشرائع حلولا واقعية وشاملة لمعالجة أسباب ومشاكل الفقر والجوع بشكل حقيقي.
- التنوع الديني والطائفي والثقافي ليس أصل النزاعات والمشاكل المرتبطة بالتنمية، بل إن التنوع يمكنه أن يكون مفيدا متى ما تم تطبيق القواعد الأخلاقية التي تفرضها الشرائع لبناء العلاقات الاجتماعية.
- حوار التنمية بين أتباع الأديان، يمكنه أن يقدم دعما كبيرا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

توصيات البحث:

التوصيات التي نتقدم بها للمهتمين بهذا الموضوع، تتعلق بجانب التنظير العلمي والأخلاقي، وكذلك بالتطبيق العملي، وهي:

- توسيع مجال الدراسات النظرية والتطبيقية حول علاقة الدين بالتنمية عموما، وبأهداف التنمية المستدامة تحديدا.
- تشجيع البحث عن المفاهيم والأحكام الدينية التي تدعم باقي أهداف التنمية المستدامة.
- دعوة مؤسسات ونشطاء الحوار إلى الرهان على حوار التنمية لتحقيق التعايش والانسجام المجتمعي.
- تعزيز التعاون المؤسسي في مجال التنمية بين أتباع الأديان في المجتمعات التعددية.

قائمة المصادر والمراجع :

- [1]Carbonnier, G .International Development Policy| (2013). الدين والتنمية: إعادة النظر في اللائكية كمعيار. Revue internationale de politique de développement.(4) ,
- [2] الخواجة، محمد ياسر (2015)، علم الاجتماع الديني المفاهيم والقضايا.
- [3] ميمون، جمال الدين. (2014). الوقف والتنمية المستدامة: دراسة تحليلية.
- [4]https://cutt.us/KOOdHjhvdo تاريخ الدخول: 2022/3/1
- [5] Mtata, Kenneth, ed.(2013) Religion: Help or hindrance to development? Vol. 58. Evangelische Verlagsanstalt.
- [6] Marshall, Katherine. (2013)"Revisiting the religious revival in development: A critique of Philip Fountain." International Development Policy: Religion and Development. Palgrave Macmillan, London.
- [7] راجع تفاصيل أوفى عن التحولات النظرية والتطبيقية في علاقة الدين بالتنمية في كتاب:
- Kartas M., Silva K.T. (2013) Reflections on the Role of Religion and Faith in Development Discourse and Practice. In: Carbonnier G., Kartas M., Silva K.T. (eds) International Development Policy: Religion and Development. International Development Policy. Palgrave Macmillan, London
- [8] شين، تشو يونغ، (2013) التعليم الجديد في الصين، ترجمة وانغ فو، مؤسسة الفكر العربي، بيروت- لبنان، ط1.
- [9]عظيمة، محمد، مقدمة ترجمة كتاب "كوجيكي" الكتاب الياباني المقدس، ، التكوين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1.
- [10] Alolo, N. A., & Connell, J. A. (2013). Indigenous religions and development: African traditional religion. In Handbook of research on development and religion. Edward Elgar Publishing.
- [11]منقول عن مداخلة محمد أبو نمر المتخصص في السلام وحل النزاعات في الجامعة الأمريكية بواشنطن، في ندوة حوار الأديان وتحويل النزاعات: نحو نموذج للتغيير، من تنظيم مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان بالتعاون مع مركز "نورديك" لتحويل النزاعات في استكهولم (https://www.youtube.com/watch?v=JfVDTMIF-Y0
- [12] Tomalin, E. (2021). Religions and development: a paradigm shift or business as usual? Religion, 51(1), 120.
- [13] محمد أبو النصر، مدحت، .(2017) التنمية المستدامة - مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- [14]التجكاني، محمد الحبيب، (1990م) ، الإحسان الإلزامي في الإسلام، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
- [15]يوسف الحسن، (1997م) الحوار الإسلامي المسيحي، الفرص والتحديات. المجمع الثقافي أبو ظبي، (بتصرف) .
- [16]التويجري، عبد العزيز بن عثمان، (1990م) ، الحوار من أجل التعايش، دار الشروق، القاهرة، ط1.
- [17] البهي، محمد، (1981) ، الإخاء الديني ومجمع الأديان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1.
- [18] راجع موقف شيخ الأزهر من الإبراهيمية، في ونصه: "معاذَ الله أن يكون انفتاحُ الأزهر الحارس للإسلام: عقيدةً وشريعةً وتراثًا، على الأديانِ السماوية تذويبًا أو تفريطًا أو ما إلى ذلك من هواجس وظنون وأوهام يَبعثُها سوءُ فهم الإسلام، وعدمُ إدراك

حقيقته وفلسفة علاقته العضوية بما قبلَه من الرسالات الإلهية السابقة، وبخاصةٍ علاقة المودَّة التي تربطُ المسلمين بالمسيحيّين منذُ فجر تاريخ الإسلام وإلى أن يرثَ اللهُ الأرضَ ومَن عليها."

- https://www.youtube.com/watch?v=9D1kp1b8hFQ&t=1s
- [19] منظمة الأغذية والزراعة روما، (2021م) ، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: تحويل النظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع، إيطاليا.
- [20] الجمعية العامة للأمم المتحدة، (21أكتوبر 2015) خطة التنمية المستدامة 2030م.
- [21] VILÀ, Ruth, FREIXA, Montse, (2020) ANEAS, Assumpta. Interreligious and Intercultural Dialogue in Education. Interdisciplinary Journal for Religion and Transformation in Contemporary Society.
- [22]ابن كثير، (1988م) ، البداية والنهاية، تحقيق، علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1.
- [23] Hasenclever, A., & Rittberger, V. (2000). Does religion make a difference? Theoretical approaches to the impact of faith on political conflict. Millennium, 29(3).
- [24] أبو عبيد، (1986م) كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل هراس، دار الفكر- بيروت.
- [25] أبو يوسف، (1999م) كتاب الخراج، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث.